

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



12 يونيو 2020

المملكة العربية السعودية

وزارة العدل

الرياض

6 د ج

إلى السيدات والسادة المسؤولين القضائيين والإداريين بمحاكم المملكة والمصالح
اللامركزية لوزارة العدل

الموضوع: دليل التدبير الإداري في ظل تمديد حالة الطوارئ الصحية.

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد، فبناء على قرار الحكومة الشروع في إجراءات تخفيف الحجر الصحي على المواطنين، مع استمرار حالة الطوارئ الصحية ؛
وفي إطار الاستعدادات الجارية للاستئناف التدريجي للعمل بمحاكم المملكة، بعد فترة التوقف الناتجة عن الحجر الصحي، بما يضمن الحفاظ على صحة وسلامة السيدات والسادة القضاة وأطر وموظفي هيئة كتابة الضبط ومساعدتي القضاء، ويقيهم من خطر الإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) ، ويضمن أداء مرفق العدالة لعمله بوتيرة طبيعية وتقديم خدماته للمتقاضين والمرتفقين بالنجاعة المطلوبة، وفق مخرجات الاجتماع الرباعي المنعقد بمقر المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالرياض يوم 21 ماي 2020 ؛
وبناء على المنشور الصادر عن السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة تحت عدد 2020/04 بتاريخ 22 ماي 2020، بشأن إجراءات وتدابير العمل بالمرافق العمومية بعد رفع حالة الطوارئ الصحية ؛

وفي إطار الاختصاصات الإدارية للوزارة ، ومن منطلق مسؤوليتها في ضمان الامن الصحي للسيدات والسادة القضاة وموظفي هيئة كتابة الضبط العاملين بالمحاكم ومساعدى القضاء والمرتفقين والمتقاضين، أخبركم أن هذه الوزارة قد أعدت دليلا عمليا يساير ما تفرضه تطورات الحجر الصحي، يتضمن إرشادات وتوجيهات لتدبير المرحلة المقبلة، ويستهدف الرفع من جاهزية مرفق العدالة، وتوعية العاملين بالمحاكم وكافة المتدخلين بالمخاطر والمستلزمات الضرورية المتعلقة برفع حالة الحجر الصحي والاستئناف التدريجي للنشاط العادي بمحاكم المملكة .

وفي هذا الإطار أدعوكم للإطلاع على هذا الدليل من خلال الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.justice.gov.ma/lg-1/actualites/act-1062.aspx>

وإبلاغ العاملين بالمحاكم التي تشرفون عليها بمضامينه وفحواه، وإيلاء التدابير والإجراءات التي تضمنها العناية اللازمة، وحرص بما هو معهود فيكم من جدية وحزم على حسن تنزيله والتقيد به من طرف جميع المعنيين به، مع تبليغ هذه الوزارة بكل الصعوبات والمشاكل التي تعترض التنفيذ بكل الطرق والوسائل الممكنة.

وإنني إذ أثنى عاليا الانخراط الإيجابي للسيدات والسادة القضاة وموظفي هيئة كتابة الضبط وكل مكونات منظومة العدالة في المجهودات المبذولة من طرف الحكومة تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لمحاصرة هذا الوباء والحد من تفشيه، والتضحيات الجسام التي يقدمونها لضمان استمرارية العمل داخل المحاكم وفرض احترام القانون ، فإنني أجدد الدعوة لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بينكم لضمان التنزيل المحكم والأمثل للتدابير المتخذة من طرف الحكومة لمحاصرة هذا الوباء والحد من تفشيه، كما أجدد لكم التأكيد على أن الوزارة تضع الامن الصحي والسلامة الصحية للسادة القضاة والموظفين وكل مكونات العدالة والمرتفقين والمتقاضين في مقدمة أولوياتها لاسيما في هذه المرحلة، وأنها لن تدخر جهدا لتوفير كافة الحاجيات والمتطلبات، بالتنسيق التام معكم، ووفق الحاجيات المعبر عنها من طرفكم، كما

تؤكد متابعتها للوضع الراهن عن كثب وملاءمة تدخلاتها حسب ما تقتضيه
المصلحة العامة ومصلحة العاملين والمرتفقين، والسلام.

وزير العدل
محمد بن عبد القادر